عمومية البنك غير العادية توافق على زيادة رأس المال

الغانم: زيادة رأسمال «وربة» تدعم نمو التمويل والتوسع الإستراتيجي

■ الحوطي: البنك قادر على توسيع مشاركاته في عمليات تمويلية بالسوق الكويتي والإقليمي والعالمي

وافقت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي بنك وربة، أمس، على زيادة رأسمال البنك المصرح به بنسبة 50٪ وذلك بإصدار أسهم جديدة تطرح للاكتتاب الخاص للمساهمين المسجلين بتاريخ الإصدار على أن تكون علاوة الإصدار لكل سهم 80 فلسا تضاف للقيمة الاسمية للسهم البالغة 100 فلس. وتم ذلك بحضور عبدالوهاب الحوطي، رئيس مجلس الإدارة وشاهين الغانم الرئيس التنفيذي.

وبهذه المناسبة، قال عبدالوهاب الحوطي إن زيادة رأس المال تشكل سندا أساسيا في توسيع عمليات بنك وربة ونموها وزيادة قدرته على التمويل وذلك بالاستناد الى استراتيجيته التي ترتكز في بنودها الأساسية على دعم قطاع الشركات والأعمال.

وأضاف الحوطي أن بنك وربة سيكون على مقدرة على توسيع مشاركاته في عمليات تمويلية في السوق الكويتي، الإقليمية والعالمية أيضا لاسيما أن مشاركته في عدد من صفقات التمويل الناجحة في السنوات الماضية، قد ساهمت الى حد كبير في تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء بأدائه. كما سوف يستطيع البنك توسيع محفظته للاستثمار العقاري عبر عدد من الاستحواذات العقارية في أسواق جديدة استراتيجية في أوروبا والعالم، علما أن تجربته الناجحة في هذا القطاع في كل من أسواق المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية جعلت منه الخيار الأول للمستثمر العالمي لجهة العوائد المجدية والثابتة التي يؤمنها.

عبدالوهاب الحوطي وشاهين الغانم خلال الجمعية العامة غير العادية

من جهته، قال شاهين الغانم ان وكالة موديز العالمية للتصنيف الائتماني أشارت في تصريحها الى أن الإصدار لزيادة رأس المال سيعزز نسبة حقوق المساهمين في رأس المال (الشريحة 1) (CET1) لدى بنك وربة كما في نهاية ديسمبر 2017 مما سيوفر رأس المال الإضافي مجالا لاستهلاك رأس المال في المستقبل في ظل النمو السريع للموجودات.

كما ذكر التقرير ان إجمالي نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة 1)، والتي تتضمن صكوك رأس المال الإضافي (الشريحة 1) (AT1) بقيمة 250 مليون دولار التي تم إصدارها في مارس 2017، سوف يرتفع إلى 32,2٪ على أساس تقديري كما في نهاية ديسمبر 2017 وذلك من نسبة فعلية قدرها 21,3٪. كما أن وكالة «فيتش» العالمية للتصنيف قد ذكرت أيضا في تقريرها الدوري أن زيادة رأسمال بنك وربة من 100 مليون دينار إلى 150 مليون دينار ستعزز من نسبة كفاية رأس المال، مشيرة الى أن البنك لديه القدرة على زيادة رأس ماله نسبة الى ملاءة مساهميه الأساسيين. وقد ذكر التقرير أيضا أن الأهداف الاستراتيجية للبنك قد أثبتت أنها متسقة ومستدامة تتمحور حول قيادة نمو البنك.

وأكد الغانم أن زيادة رأس المال عامل مساعد لضخ استثمارات إضافية في تطوير بنية البنك الرقمية، وبالتالي تقديم خدمات مصرفية رقمية عالية الجودة وأيضا للتوسع الجغرافي عبر إنشاء وافتتاح أفرع جديدة عبر أرجاء الكويت.

الى ذلك، نجح بنك وربة في أن يتحول الى مصدر موثوق للتمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية حيث ساهم البنك هذا العام في عدد من الصفقات التمويلية الكبيرة، منها تمويل شركة ناقلات النفط الكويتية بمبلغ 54 مليون دينار، ومشروع «حلبة الكويت للسيارات» مقابل 49 مليون دينار، والمشاركة في تمويل ثنائي لصالح شركة «لألئ الكويت العقارية» بلغ 27 مليون دينار، بالإضافة إلى توفير تسهيلات ثنائية العملة لمجموعة الصناعات الوطنية بقيمة 26 مليون دينار.

أما على صعيد التسهيلات التمويلية الدولية، فقد عمل بنك وربة على توفير مجموعة من التسهيلات التمويلية الثنائية والمتعددة الأطراف بما في ذلك تمويل لشركة Turkiye Finans Bankasi A.S. من خلال تسهيلات ثنائية العملة بقيمة حوالي 75 مليون دولار، وبنك قطر الإسلامي بقيمة 50 مليون دولار. من حيث التمويل الجماعي، شارك بنك وربة في توفير تمويل مشترك لصالح شركة NMC Healthcare LLC مقابل 50 مليون دولار، بنك Vankif التشاركي التركي مع اكتتاب بقيمة 25 مليون دولار، وVankif Katilim Bankasi مقابل 25 مليون دولار، ولشركة Byrne Equipment Rental LLC مقابل 15 مليون دولار. علاوة على ذلك، قام بنك وربة برفع معدل السيولة من خلال صفقة مرابحة مضمونة مع البنك البريطاني- HSBC بقيمة 10 ملايين دولار. كما نجح بنك وربة في إبرام أول صفقة مبادلة سعر الربح مع المؤسسة العربية المصرفية مقابل 400 مليون دولار.

«الغرفة» تبحث العلاقات الاقتصادية مع بولندا

جانب من اللقاء

استقبلت غرفة تجارة وصناعة الكويت أمس نائب رئيس وكالة الاستثمار والتجارة البولندية كريستوف سنغر والوفد الاقتصادي المرافق له، حيث ترأس الجانب الكويتي عماد الزيد - مساعد المدير العام للشؤون التجارية.

وأشار الزيد إلى عمق العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تجمع البلدين، مؤكدا على الأثر الإيجابي المباشر لهذه الزيارة على زيادة حجم التعاون الاقتصادي بين الكويت وبولندا.

وتطرق الزيد إلى العلاقات التجارية المشتركة، موضحا أنها ليست على المستوى المأمول، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود على المستويين الحكومي والخاص، مضيفا أن قطاع الأعمال الكويتي يتطلع إلى التعرف على القوانين التجارية والاستثمارية والامتيازات التي تقدم للمستثمرين الأجانب وكذلك التعرف على القطاعات الحيوية التي تتميز بها بولندا. ومن جانبه، أعرب سنغر عن سعادته بزيارة الغرفة وعبر عن ارتياحه مبينا أهمية إقامة الشراكات الاستثمارية بين أصحاب الأعمال من الجانبين وفتح آفاق اقتصادية جديدة من خلال الاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في بولندا، وكذلك البحث عن شركاء جدد في الكويت، مشيرا إلى أن وكالة الاستثمار والتجارة هي هيئة حكومية تتبع بشكل مباشر رئيس الوزراء البولندي ولديها 60 مكتبا حول العالم، معربا عن سعادته بقرب افتتاح مكتب الكويت قريبا. كما لفت سنغر إلى أن الاقتصاد البولندي يعد الأكبر في وسط أوروبا، ويشكل القطاع الصناعي ما نسبته 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما تشير الإحصاءات إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 200 مليار دولار العام الماضي. بعد ذلك قام الجانب البولندي بتقديم عروض حول الاقتصاد والمميزات التي تمنحها بولندا للمستثمرين، والقطاعات والمشروعات المتاحة للقطاع الخاص الكويتي، ومن أهم تلك القطاعات حفر آبار مياه، نفط وغاز، بنوك، أعمال بناء، استثمار.

الزيد: العلاقات التجارية المشتركة ليست على المستوى المأمول

للمرة السابعة من «جلوبال فاينانس»

«المركز» أفضل بنك استثماري في الكويت لعام 2018

علي خليل

حصلت شركة المركز المالي الكويتي (المركز) على جائزة «أفضل بنك استثماري في الكويت لعام 2018» للمرة السابعة خلال 8 سنوات من مجلة جلوبال فاينانس، وهي مجلة مختصة بالتمويل والاستثمار. وقامت مجلة جلوبال فاينانس باختيار «المركز» كـ«أفضل بنك استثماري في الكويت لعام 2018» بناء على عدد من المعايير التي وضعها محررو المجلة وخبراء الخدمات المالية والتمويلية والتي تشمل حصة السوق، وعدد وحجم الصفقات، والخدمات والاستشارات المقدمة، وشبكة التوزيع، والجهود المبذولة لمواجهة ظروف السوق، والابتكار، والتسعير، والسمعة في السوق. وبهذه المناسبة، قال رئيس العمليات في «المركز» علي خليل: «يؤكد اختيار جلوبال فاينانس لـ«المركز» كأفضل بنك استثماري في الكويت لعام 2018، على ثقتها في جودة الخدمات المصرفية الاستثمارية التي يقدمها «المركز»، خاصة في مجال تقديم خدمات استشارية ذات قيمة مضافة فيما يتعلق بعمليات الاندماج والاستحواذ، وإعادة هيكلة رأس المال وبيع الأصول، بالإضافة إلى إصدارات الأسهم والسندات، واستشارات الإدراج، وغيرها من الخدمات الاستشارية». وأضاف خليل: «وتأتي هذه الجائزة كنتيجة لإتمام «المركز» عدة صفقات ناجحة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية خلال العام الماضي. وتعكس الجهود الدؤوبة، والعمل المستمر، والفهم المتعمق لاحتياجات عملائنا ومتطلباتهم الاستثمارية، حيث نؤمن بأن لكل عميل متطلبات فريدة، لذا نقوم باتباع الأسلوب الاستشاري لإيجاد الحلول المبتكرة المناسبة له، بالإضافة إلى حرص فريق عمل «المركز» على تلبية هذه الاحتياجات عن طريق الخبرة المتخصصة والمرونة في التأقلم مع متغيرات السوق من أجل تحقيق أفضل قيمة لاستثماراتهم». وتابع: «منذ عام 1997، قام (المركز) بإتمام العديد من الصفقات الناجحة في المنطقة بما قيمته 4,03 مليارات دولار (حتى 30 يونيو 2018)، في مجالات أسواق الأسهم والسندات وعمليات الاندماج والاستحواذ وإعادة الهيكلة وغيرها من الخدمات الاستشارية».

«رساميل»: بريطانيا الوجهة المفضلة للمستثمرين في العقار

محمد الثاقب

سيطرت قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتغييرات الناجمة في القطاع العقاري في المملكة المتحدة ودور التكنولوجيا الحديثة على أنماط التسوق على مجريات النسخة الخامسة من معرض MIPIM العقاري 2018 ـ المملكة المتحدة والذي شارك فيها نائب رئيس إدارة الاستثمارات البديلة في شركة رساميل للاستثمار محمد الثاقب ممثلا عن شركة رساميل للاستثمار. ويعتبر MIPIM من أهم المعارض العقارية في بريطانيا، حيث ينجح دائما في جذب مجموعة واسعة من كبار المستثمرين والمهتمين بالقطاع العقاري البريطاني، كما يشهد مشاركة كثيفة من أهم الشركات العقارية العالمية التي تعمل على عرض وتسويق مشاريعها للشركات والمستثمرين والزائرين. وتضمنت جلسات معرض هذا العام مجموعة كبيرة من القضايا العقارية والاقتصادية والمالية التي تسيطر على بريطانيا والعالم، حيث تناول المتحدثون المتغيرات في القطاع العقاري في بريطانيا سواء من ناحية المخاطر أو الفرص، ودور التكنولوجيا الحديثة على أنماط التسوق وتأثيرها على أسواق التجزئة والسوق العقاري بشكل عام.

وفي معرض تعليقه على هذه المشاركة، قال الثاقب أن بريطانيا لاتزال الوجهة المفضلة للمستثمرين في القطاع العقاري وذلك لعدة أسباب أهمها الخدمات اللوجستية والتدفقات النقدية التي شهدت ارتفاعا هائلا وانخفاض الجنيه الإسترليني عن مستوياته المعتادة ومتانة السوق العقاري وتوافر الفرص العقارية الجذابة، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات العقارية في المملكة المتحدة خلال عام 2017 حوالي 65 مليار جنية إسترليني، ما يؤكد أن بريطانيا لاتزال الوجهة الأمثل للمستثمرين في القطاع العقاري ومما لا شك فيه أن ارتفاع معدلات التضخم والزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة سيكون لهما أثر مباشر على نمو الإيجار. أما أسباب التضخم فإنها قصيرة الأجل وغير واضحة ومدفوعة بشكل كبير في الوقت الحالي من السلع الأساسية. وأضاف الثاقب: كان من المثير للاهتمام على صعيد قضية الإسكان التركيز الكبير على الشراكات الناجحة بين القطاعين العام والخاص التي تتجاوز مجرد العمل على تلبية احتياجات الإسكان لتصل إلى تطوير الأماكن التي تخدم المجتمعات في المستقبل.

48% نمو الإيرادات غير النفطية إلى 211 مليار ريال

السعودية: 60٪ تراجع عجز الميزانية في 9 أشهر

47٪ نمو إجمالي الإيرادات إلى 663,1 مليار ريال

العربية. نت: أعلنت وزارة المالية السعودية تراجع عجز ميزانية المملكة في 9 أشهر 60٪ إلى 49 مليار ريال، موضحة أن إجمالي الإيرادات بلغ بنهاية الربع الثالث 663,113 مليار ريال بنسبة نمو 47٪ مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وقالت الوزارة في بيان تقييم أداء الربع الثالث 2018 للميزانية أن إجمالي الإيرادات للربع الثالث بلغ 223,26 مليار ريال، مسجلا ارتفاعا 57٪ عن الربع المماثل من العام الماضي.

وكشف مؤشرات هذا الربع عن انخفاض معدلات العجز مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، وأيضا مقارنة بالميزانية المعتمدة لهذا العام، مدعوما بنمو ملحوظ في الإيرادات النفطية وغير النفطية.

في حين بلغت الإيرادات غير النفطية بنهاية الربع الثالث 211,05 مليار ريال بنسبة نمو بلغت 48٪ مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، بينما بلغت الإيرادات النفطية للربع الثالث 69,31 مليار ريال بنسبة نمو 45٪ مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وحققت الإيرادات النفطية نموا بلغ 63٪ خلال الربع الثالث إلى 153,9 مليار ريال مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي مدفوعا بتحسن أسعار النفط بالأسواق العالمية، فيما بلغت الإيرادات النفطية بنهاية الربع الثالث 452 مليار ريال بنسبة نمو بلغت 47٪ مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ووفقا لبيان الوزارة، وارتفع إجمالي النفقات بنسبة 21٪ خلال الربع الثالث إلى 230,5 مليار ريال، في حين بلغ إجمالي المنصرف الفعلي بنهاية الربع الثالث حوالي 712 مليار ريال بنسبة 73٪ من إجمالي الميزانية المقدرة خلال العام، وبزيادة 2٪ عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

وأظهر التقرير أن عجز الميزانية السعودية قد بلغ 7,2 مليارات ريال في الربع الثالث، كما بلغ عجز الميزانية حتى نهاية الربع الثالث 48,9 مليار ريال مقارنة مع 121,45 مليار ريال خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، ومقابل 194,65 مليار ريال لإجمالي العام في الميزانية المعتمدة.

وارتفع الدين العام إلى 549,51 مليار ريال في نهاية سبتمبر مقابل 443,25 مليار ريال بنهاية 2017.

شركة مشاريع الخليج للتبريد والكهرباء ش.م.ك.ع
Gulf Projects Co. for Cooling & Electricity K.S.C.P.

(الاسم السابق شركة الخليج لتبريد الضواحى ش.م.ك.ع)

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية السابعة

يسر مجلس الإدارة دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية السابعة وذلك يوم الإثنين الموافق ٢٠١٨/١١/١٩ الساعة الحادية عشر صباحاً بمبنى شركة الخليج الهندسية ش.م.ك.م (محافظة الفراونية – منطقة الرى – قطعة ١ – شارع ٤٠ – مبنى رقم ١٨٣٨) .

جدول أعمال الجمعية العامة العادية السابعة

١- الموافقة على إستقالة السيد / سهيل كامل حمصى عضو مجلس الإدارة المستقل وإبراء ذمته فيما يتعلق بتصرفاته القانونية والمالية والإدارية عن فترة عمله السابقة .

٢- إنتخاب عضو مجلس إدارة مستقل جديد مكمل على أن تنتهى فترة عضويته مع مجلس الإدارة الحالى.

يرجى من المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم الراغبين فى الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة الشرق - شارع الخليج العربى - برج أحمد (الدور الخامس - هاتف رقم ٢٢٤٦٤٥٧٩) لإستلام بطاقات وتفاويض الحضور وجدول أعمال الجمعية العامة العادية .

مجلس الإدارة